بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مكتب رئاسة الجمهورية

الرقم :
التاريخ :
الموافق :

بلاغ صحفي

دائرة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بمكتب رئاسة الجمهورية ترصد أكثر من 24 ألف انتهاكاً وخرقاً للهدنة الانسانية قامت بها مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران.

أصدرت دائرة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في مكتب رئاسة الجمهورية اليمنية تقريراً تلخص فيه حالة حقوق الإنسان وطبيعة الانتهاكات والخروقات التي ارتكبتها المليشيا الحوثية الارهابية المدعومة من إيران بحق اليمنيين خلال الفترة منذ 2 إبريل/نيسان 2022م وحتى 31 ديسمبر/كانون أول 2023م . اعتمدت الدائرة برنامج عمل بدأ بعملية الرصد والتوثيق والبحث والتحري والتقصي الميداني من خلال فريق الرصد التابع لها، ومن ثم التحقق والتحليل والمراجعة لكافة البيانات والمعلومات التي تم جمعها.

استند الفريق في الجانب الإحصائي والتحليل البياني منه إلى معلومات دقيقة لضحايا الانتهاكات الجسيمة والخطيرة التي ارتكبتها مليشيا الحوثي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، ومن المهم التأكيد أن الأرقام والوقائع الواردة في هذا التقرير والتي تمكن فريق الرصد من توثيقها هي عينة بسيطة مما تم التحقق منه. وإن هناك العديد من الانتهاكات التي تعذر على الفريق رصدها إما نظراً لخوف الضحايا من الإبلاغ أو لأسباب أخرى. وبحسب البيانات والمعلومات الموثقة فقد تنوعت الانتهاكات الموثقة بين القتل والإصابة والاختطاف والاخفاء القسري، والتعذيب والإهمال الطبي والمحاكمات السياسية وزراعة الألغام والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة ومنع وصول المساعدات الإنسانية، والخروقات الاقتصادية، وتقويض سلطات الدولة واحتلال مؤسساتها.

وفي هذا السياق وثق فريق الرصد التابع لدائرة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وبالتنسيق مع الجهات المعنية بحقوق الانسان (24697) انتهاك للقانون الدولي لحقوق الانسان، والقانون الدولي الإنساني في (18) محافظة يمنية خلال الفترة من 2 إبريل/نيسان 2022م وحتى 31 ديسمبر/كانون أول 2023م منها (6557) حالة انتهاك لحقوق الانسان، تحقق فريق الدائرة من حالات قتل (1245) مواطنًا بينهم (250) طفلا و(68) امرأة و(37) مسناً و(890) رجلاً بينهم عسكريون، فقدوا حياتهم جراء الإصابة المباشرة أو القتل المباشر.

اما حالات الإصابة فقد أصيب (2141) مواطناً نتيجة الاستهداف المباشر وعمليات القصف العشوائي بالأسلحة الثقيلة والطيران المسير، وبلغت حالات الاختطاف (776) مدنيًا، بينهم (26) مسنًا و(61) طفلا و(6) نساء؛ عوملوا معاملة غير إنسانية، وتم حجزهم في أماكن احتجاز غير إنسانية، بعضها كانت أماكن للحيوانات. كما سجل الفريق عدد (126) حالة اخفاء قسري بحق مدنيين، بينهم (14) طفلاً و(5) نساء و(4) مسنين، كما تحقق الفريق من وفاة (28) معتقلًا نتيجة التعذيب، و(22) آخرين نتيجة الإهمال الطبي في السجون والمعتقلات التابعة لمليشيا الحوثي .

ورصد الفريق ووثق عدد (170) حالة تعذيب جسدي ونفسي، بينها (12) طفلا و(4) نساء و(13) مسنًا، مارستها ضدهم مليشيا الحوثي، بالإضافة إلى استخدام المحاكمات السياسية كوسيلةٍ من وسائل الحرب وميدان لتصفية الخصوم على أساس الانتماء والرأي؛ وثق فريق الرصد عدد (126) حكمًا بحق ناشطين مدنيين وعسكريين تابعين للحكومة الشرعية، صادرة من محاكم خاضعة لمليشيا الحوثي، منها (95) حكمًا بالإعدام و(31) حكمًا بالحبس لفترات مختلفة بحق ناشطين سياسيين.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مكتب رئاسة الجمهورية

الرقم :
التاريخ :
الموافق :

وتوزعت ما يسمى بأحكام الإعدام والتي هي أوامر سياسية بالقتل، وعددها (95) منها (1) أمر إعدام بحق امرأة، وعدد (34) أمر إعدام بحق ناشطين سياسيين ومدنيين، وعدد (60) أمراً بالإعدام بحق قادة عسكريين تابعين للحكومة الشرعية. أما أوامر الحبس فكان عددها (31) أمراً منها (28) بحق ناشطين مدنيين، و(3) بحق نساء، كما بلغت اجمالي عدد حالات الخروقات للهدنة الإنسانية التي وثقها فريقنا (١٨١٧١) خرقاً للهدنة الانسانية التي أعلنها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، والتي بدأت في 2 إبريل/نيسان وانتهت من جانب واحد في ٢ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٢٢م بسبب رفض مليشيا الحوثي دعوات المجتمع الدولي للتمديد.

وتشير الأرقام إلى تصدر محافظة الحُديدة وتحديداً مناطق ساحلها الجنوبي بنحو ثلث إجمالي الخروقات، حيث كانت مسرحاً لارتكاب (6503) خرقاً تليها محافظة تعز بعدد (3458) خرقًا، ثم محافظة حجة بعدد (2567)، ثم محافظة مأرب بـ (2218) خرقاً، تليها الضالع بخروقات بلغت (1661) ثم محافظة الجوف بـ (1642) وأخيرًا محافظة صعدة بـ (122) خرقاً.

وتسببت الألغام ومخلفات الحرب الحوثية بمقتل (472) مواطنا بينهم (139) طفلا و(32) امرأة و(20) مسنًا، وإصابة (580) أخرين بينهم (190) طفلا و(49) امرأة و(19) مسنًا، يتوزعون على (16) محافظة يمنية؛ تأتي في مقدمتهم محافظة الحديدة بواقع (402) قتيل وجريح بينهم (136) طفلا و(28) امرأة و(17) مسنًا، تليها محافظة مأرب بإجمالي (136) قتيلا وجريحًا بينهم (41) طفلا و(9) نساء و(4) مسنّين، ثم الجوف بعدد (135) قتيلا وجريحًا بينهم (23) طفلا و(10) نساء و(4) مسنّين.

كما وثق الفريق عدد (1558) حالة انتهاك وإضرار بحق الممتلكات والمنشآت الخاصة والعامة بينها (1222) ممتلكات خاصة و(336) ممتلكات عامة، ومن بين اجمالي تلك الممتلكات والمنشآت تعرضت (137) منها للتدمير الكلي، و(207) منها للتدمير الجزئي، فيما تعرضت (33) منها للتفجير بالعبوات الناسفة، و(114) منها تعرضت للحجز والمصادرة، في حين تعرضت (467) من هذه الممتلكات للمداهمة والاقتحام، و(254) للنهب، كما تعرضت (97) منشأة للإغلاق، و(31) منشأة تم احتلالها واستخدامها كمقرات عسكرية وتدريبية.

التزمت الدائرة أثناء عملية الرصد والتوثيق للانتهاكات بالمبادئ المعمول بها دولياً، وكذا الالتزام بالمعايير الدولية لحماية حقوق الانسان والقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية.

وعليه فإن ما ارتكبته مليشيا الحوثي المدعومة من إيران من جرائم ترقى الى جرائم حرب تشكل بالضرورة أعمالاً إرهابية تتطابق مع أساليب وممارسات الإرهاب الدولي الذي يتنافى مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، ولأجل ذلك فإن قيام الحكومة اليمنية بتصنيف مليشيا الحوثي بالجماعة الإرهابية يستند إلى التشريعات والمواثيق والبروتوكولات المحلية والدولية بشأن مكافحة الإرهاب.

وفي الأخير فإننا ندعو المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان الى دعم واسناد الجمهورية اليمنية ممثلة في مجلس القيادة الرئاسي من أجل استعادة الدولة وعودة المسار الديمقراطي، وبناء السلام، ودحر تمرد مليشيا الحوثي الإرهابية؛ كون الدولة صاحبة الحق في فرض سيادتها على كامل أراضيها، كما ندعو المجتمع الدولي الى اتخاذ خطوات عملية من شأنها الحد من انتهاكات مليشيا الحوثي الارهابية بحق المدنيين في اليمن، وتقديم الدعم العسكري واللوجستي لقوات خفر السواحل اليمنية؛ لتمكين الحكومة من حماية طرق الملاحة الدولية وتأمين الشريط الساحلي من تهريب الأسلحة والممنوعات، والإتجار بالبشر القادمين من دول القرن الأفريقي.

صادر عن دائرة حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني بمكتب رئاسة الجمهورية – اليمن

عدن: 2ابريل 2024م